



---

النظام العربي والإقليمي:  
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)



النظام العربي والإقليمي:  
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية  
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation



## النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

### حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

## ثبت المحتويات

- 7 ..... المقدمة / عبد الحليم فضل الله
- 11 ..... المدخل / حسام مطر
- 19 ..... جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي  
جمال واكيم
- 31 ..... مصر في سياق الفوضى الإقليمية/ جمال واكيم
- 33 ..... ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟  
سعد محيو
- 47 ..... العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
- 55 ..... «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل  
محمد عبدالقادر خليل
- 74 ..... رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/النائب محمد رعد
- 77 ..... أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن  
فيصل جلول
- 89 ..... المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط  
أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
- 103 ..... الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟  
منير شفيق
- 113 ..... العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي  
موديبو دانيون
- 123 ..... بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية  
جابر القفصي
- 148 ..... الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 ..... روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي  
وسيم قلعية
- 166 ..... روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 ..... «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة  
رضوان جمول
- 181 ..... صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية  
خالد عايد
- 197 ..... هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 ..... الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة  
علي الرجال
- 217 ..... المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ..... ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 ..... المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار  
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 ..... التحولات في الشرق الأوسط  
عدنان منصور
- 235 ..... مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد  
جورج قرم
- 239 ..... تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا  
ديغانغ صان
- 241 ..... مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 ..... في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات  
عقيل سعيد محفوظ
- 251 ..... العصر الروسي في الشرق الأوسط!  
مصطفى اللباد
- 255 ..... تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية  
قاسم عز الدين

## المقدمة

عبد الحليم فضل الله

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تقف المنطقة اليوم على مفترق طرق، إما مزيد من الحروب أو الدخول إلى زمن التسويات. وإذا كان مجال الأزمة والصراع هو الإقليم بأوسع امتداداته وتعريفاته؛ والذي يشمل على نحو خاص دول المشرق العربي ومحيطها في المغرب العربي ودول غرب آسيا الأخرى، فإن مجال التسوية- كما هي الفرضية الرئيسية لهذا التقرير- لا بد أن يكون إقليمياً أيضاً. ولطالما كان التفاعل والتشابك بين مجتمعات هذه المنطقة الحساسة في العالم هو العامل الحاسم في تقرير مصيرها، وهي التي تكوّنت هويّاتها في فضاء عابر للحدود والأوطان. ويؤكد تاريخ التقارب والتباعد فيها على أن فائض المكاسب والمزايا الناتج عن التعاون هو أكبر بكثير من تكاليفه والعكس صحيح في حالات التوتر والصراع.

إن «أقلمة» الصراعات والحلول على هذا النحو ليست مفتعلةً، وتمثل في آن معاً تحدياً وفرصة، تحدي وجود قوى عقلانية قادرة على تحديد مصالحتها بدقة واتخاذ قراراتها بنفسها، وفرصة أن تتفاهم فيما بينها دون نزعات فتوية أو رهانات خارجية.

إن قوة الجذب والتوحد في المنطقة هي من حيث المبدأ أقوى بكثير من قوة النبذ والتفتيت، وهذا ما أسهم في توحيد نظرتها إلى نفسها وهويتها. ولا يعود ذلك إلى العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية المشتركة فقط، وإنما يعود أيضاً إلى تاريخ طويل من التعامل مع المخاطر المشتركة ولا سيما منها التهديدات الأجنبية. لكن التركيبة المتنوعة للمنطقة وأهميتها الفائقة جعلتاها تجتذب القوى الدولية الباحثة عن الهيمنة، لتكون - كما هو حال العالم العربي خصوصاً- أكثر الأقاليم تعرّضاً للاختراق الخارجي ولتهديدات الأمانة، وساحة حروب وصراعات مديدة، على ما تبيّنه الإحصاءات.

بيد أن الانكفاء القهري للهيمنة الغربية، ولا سيما بعد حروب أميركا و«إسرائيل» الخاسرة، وإخفاقات النظام الدولي الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية، أوجد



فراغاً لم نتمكن من ملئه بعد. وتخوض قوى المقاومة بالتحالف مع بعض الجيوش الوطنية، معركة الحفاظ على تماسك المنطقة واستقلالها، وإيجاد مساحة ملائمة لنظام إقليمي جديد ذاتي الدفع يضمن استقرارها وسلامها الداخلي. وقد أفلحت هذه القوى حتى الآن في منع دولة العدو الإسرائيلي من أن تكون جزءاً من معادلات الصراع أو التسوية الإقليمية، ونجحت ولو على نحو نسبي ومتقلب بتقلب الظروف في تقليص مساحة التدخل الغربي، وهي تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في الاحتواء التدريجي والصعب لخطر الإرهاب التكفيري.

إن قيام نظام إقليمي جديد يتطلب تحديداً واعياً للاعبين الشركاء في رسم معالمه، وللأهداف والقيم والمبادئ التأسيسية التي يقوم عليها، ولننظرنا إلى الدولة الوطنية التي لا بد أن تتبثق من رحم الصراع برؤى وأدوار جديدة، وبهوية تتناسب مع نظرة القوى الاستقلالية والتحريرية إلى الذات وإلى المستقبل. وهذا ما لا يتحقق دون التمييز بين الأطراف الداعمة للاستقرار والقوى المقوضة له، وما لم ترسم حدود الشراكة وطبيعتها داخل المنطقة، وبينها وبين الجوارين القريب البعيد (الشراكة في ماذا؟ ومن أجل ماذا؟). ويكتسب هذا الأمر أهمية مضاعفة. في ظل السباق الراهن بين الحلول النابعة من صميم المنطقة والمعبرة عن مصالحها وتطلعاتها وبين الأفكار الدولية التي تتراوح بين التقسيم الواقعي، والتجزئة الرسمية التي توحى بها طروحات اللامركزية السياسية الموسعة والفدراليات الطائفية والمذهبية والعرقية.

إن التعاون وليس التوازن هو ما يجب أن يحكم العلاقة بين مختلف الأطراف في المنطقة، وذلك في إطار تجربة جديدة تشمل كل القوى المستعدة لخوض غمار التسويات والتفاهمات الجديدة، على أن يحصل ذلك خارج نموذج العلاقات البينية السائد حالياً—ولا سيما في العالم العربي—والذي يميّز ما بين دول مركزية مقررة ودول طرفية تابعة. ويمكن البدء بتحويل المسار في المنطقة من الصراع إلى التعاون تدريجياً، من الملفات الأقل تعقيداً والأكثر قابلية للتسوية من غيرها.

لكن رآب الصدع يحتاج قبل أي شيء آخر إلى اعتياد الدول ذات المرجعيات الأجنبية على تراجع قدرة الغرب على التدخل، وأن ضبط الإيقاع لا يكون إلا بتضافر الجهود

الإقليمية وليس بتأثيرات خارجية. لقد فشلت تجربة الصراع المفتوح على مصراعيه المعتمدة من قبل بعض الأقطاب في تحقيق أهدافها، ليس بسبب القراءة الخاطئة لموازن القوى العميقة فحسب بل لأنها أخطأت أيضاً في تعريف مصالحها الواقعية، وتبنت قيماً سياسية تتنافى مع المتطلبات الأولية لأي تعاون مثمر.

على أن إعادة بناء النظام الإقليمي يتطلب تحولات ومراجعات، تساهم في التقريب بين الكتل الثلاث الكبرى العربية والإيرانية والتركية، وهو ما يجب أن يتضمن على وجه الخصوص: أولاً: معالجة مشكلة تضخيم الأدوار والأحجام، ولا سيما أحجام وأدوار الدول التي تتوغل في الإقليم لأهداف لا علاقة لها بأمنها القومي ولا بالمصالح المشتركة (التي تتحقق من خلال محاربة الإرهاب مثلاً). وثانياً: توسيع التشابك مع الامتداد الآسيوي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، سواء كان ذلك بهدف تنويع الخيارات أو تطلعاً إلى المساهمة في بناء الفضاء الأوراسي الموازن للمركزية الغربية. وثالثاً: التعاون بين دول المنطقة من خلال منظومات أمنية فرعية ومنتشبكة تحترم سيادة الدول، وتكون البديل عن القواعد العسكرية الغربية التي تزيد من اختراق المنطقة وترفع مستوى التوتر فيها.

وفي سياق البناء الإقليمي المطلوب، ثمة أسئلة عديدة تُفرض على العالم العربي الذي تتمركز فيها بؤر التوتر: ما هي الطريقة المثلى لصياغة دوره وتأكيد حضوره داخل المعادلة الإقليمية القادمة وبأية قيم سياسية؟ هل يكون ذلك بالتنافس أم بالتفاهم؟ باحتكار أقلية من الدول المشترك أم بالتمثيل الواسع؟ بالتعدد أم بالاستبعاد؟ لقد آن الأوان للخروج المنظم من الفوضى الدموية الراهنة، ليس بالعودة إلى النظام الإقليمي القديم، الذي اشتمل على كل عوامل الانفجار الراهن (بطالة الشباب، التهميش الاجتماعي، الفقر واللامساواة، الاستبداد، التبعية...)، ولا إلى منظومة أمر واقع تعمق - من خلال الفدراليات واللامركزيات السياسية - انقساماتنا الفئوية، ولا حتى إلى نظام جديد يكون الأمن هو متغيره الوحيد. وحتى يحقق النظام الإقليمي المنتظر الرضى والطمأنينة للجميع ينبغي أن يقوم على مزيج من المصالح والمبادئ، فيولي اهتماماً متوازياً لقضايا الاستقرار والأمن والتنمية، ويتعامل في الوقت نفسه مع مخاطر الحروب والاحتلال والاختراق الخارجي.



## مدخل

حسام مطر

باحث في العلاقات الدولية.

ما زالت المنطقة تدور في حلقة الفوضى الناتجة عن انهيار النظام الإقليمي القديم (ما بعد الحرب الباردة) الذي سادته الولايات المتحدة نسبياً. وفي محاولاتها المتكررة لإعادة إنتاج هيمنتها داخل المنطقة، من خلال الحرب المباشرة ثم بالوكالة، ساهمت الولايات المتحدة في خلق مزيد من الفوضى، فتكاملت حلقتا الفوضى والفراغ بشكل متتابع لتؤدي إلى إنيهارات إقليمية شاملة. وفي ظل الفوضى والفراغ سارع العديد من القوى الإقليمية والدولية (دول ومنظمات) إلى الانخراط بشكل أوسع وأكثر راديكالية في التنافس المحلي - الإقليمي لحجز دور ومقعد في النظام البديل قيد التشكل.

شكل العام ٢٠١٥ منعطفاً في إثبات خروج المنطقة من الأحادية الأمريكية وإقرار واشنطن بمنطق الإدارة المتعددة الأطراف للمنطقة وهذا ما تجلّى من خلال الاتفاق النووي مع إيران والرضوخ للدور العسكري الروسي في سوريا. وبما أن القوى الإقليمية والدولية الوازنة لم تتوصل إلى صياغة تفاهات لإدارة المرحلة الانتقالية في الإقليم فتعمقت حال الفوضى والغموض والريبة واللجوء إلى العنف وهذا ما برز من خلال جملة من الأحداث كالعديوان السعودي على اليمن واشتداد العنف بين تركيا والأكراد والتوتر الأمني - السياسي في مصر، وتزايد الانخراط الخارجي في الحرب السورية وتمدد الجماعات التكفيرية نحو ساحات جديدة كمصر وتونس وليبيا والجزائر والأردن والخليج. تشير هذه التحولات والأحداث إلى أن الإقليم انتقل من بنية إقليمية شبه هرمية إلى بنية إقليمية أقل تراتبية وانتظاماً حيث تتعدد مراكز القوى بشكل أوسع وتتشابك العلاقات البينية بشكل أكثر تعقيداً.

إذاً جوهر الصراع يدور حول أسس وضوابط ومعايير وتوازنات النظام الإقليمي الجديد بعد الخروج من الإدارة شبه الأحادية للأقليم. فقدرة أي لاعب على تشكيل قواعد النظام الإقليمي تُعدّ بمثابة "قوة بنيوية" تمنحه أفضلية في التوازنات الإقليمية حتى في حال تراجع "قوته البينية". وفيما يدعو محور المقاومة إلى بناء نظام إقليمي يقوم على الشراكة والحوار بين قوى المنطقة، تصر قوى أخرى على خيار المواجهة بالأصالة حيناً وبالوكالة حيناً آخر، فيما تُفضل قوى أخرى الاستفادة أو الاستثمار في الصراع القائم مع تجنّب الانخراط فيه قدر المستطاع لتعزيز نفوذها الاقليمي.

من أجل استكشاف ملامح النظام الإقليمي قيد التشكل لا بد من فهم تحولات عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٦ وما تختزنه من دلالات وتحولات واتجاهات تتفاعل بشكل مفتوح والتي يرجح أن يكون لها أثر مباشر في تشكيل النظام الوليد. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات والتحولات على الشكل الآتي:

أولاً، تحوّل القوى الدولية والإقليمية من الاصطفاف الجامد في محور محدد نحو تموضعات أكثر مرونة وفتح خطوط عابرة للمحاور بدرجات متفاوتة، إلا في ما يتعلق بالقضايا الجوهرية والانقسامات الشديدة.

ثانياً، استمرار الاتجاه المتصاعد لأدوار القوى الإقليمية ومشاريعها. وبدل أن تكون هذه القوى (كتركيا ومصر) وكيلاً فقط لأدوار ومصالح القوى الدولية تحاول إعادة تعريف أمنها القومي من منظور أكثر استقلالية. وبرز هنا ميل متزايد لدى القوى الإقليمية لتنويع خياراتها الاستراتيجية والانفتاح على قوى صاعدة في النظام الدولي ولا سيّما الأوراسية منها، فيما لا تزال القوى الخليجية عاجزة عن إيجاد مسارها الخاص مفضلةً "المظلة الأميركية".

ثالثاً، استمرار توسع العنف والقوة العسكرية في الميدان الإقليمي، لا سيّما مع تزايد الانخراط الدولي في العمليات العسكرية والمبيعات الهائلة للسلاح الغربي إلى دول الخليج تحديداً.

رابعاً، تصاعد التوتر داخل الحركات المتطرفة بين التكيّف مع التوازنات أو الاستمرار بالواجهة، أي استكشاف الحدود المقبولة من التسويات والبراغماتية. وفي هذا السياق تبرز عودة السلفيات نحو المقاربة المحلية بهدف تحصيل المشروعية الاجتماعية والسياسية.

خامساً، مزيد من التفسخ في بنیان وحضور الدولة الوطنية في النطاق العربي، بفعل ضغوط النظام الدولي من ناحية، والفشل السلطوي من ناحية أخرى، وأيضاً بسبب سيولة الأزمات الإقليمية. وهذا ما يحفز بدوره صعود هويات فرعية تدمج مصالحها على نحو عابر للحدود.

سادساً، استمرار الدور المتنامي للقوى اللادولتية لا سيما تلك التي تحمل أجنداث ما فوق وطنية. إلا أن هذه التنظيمات تنقسم الى تنظيمات تؤدي دور حركات التحرر والمقاومة في مواجهة الهيمنة والاحتلال، وتنظيمات تسعى إلى إقامة كيانات بديلة إما بإسقاط أنظمة أو اقتطاع حيز جغرافي بالاستناد إلى تفسيرات دينية متطرفة واقصائية.

سابعاً، مزيد من التكامل العسكري والسياسي في تحالفات مركبة من قوى نظامية وقوى لادولتية بعد أن أثبتت كفاءتها في تجارب كالعراق وسوريا.

ثامناً، تهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية بما يفرض إعادة النظر بشروط العقد الاجتماعي ولا سيما في الدول النفطية، إذ أن المقايضة التاريخية بين توزيع نسبة من الربوع على السكان في مقابل تحييدهم عن العملية السياسية لم تعد ممكنة. يضاف إلى ذلك أن مستوى الإنفاق الحكومي في الدول النفطية أتاح لشرائح واسعة من السكان استهلاك القيم الغربية وليس السلع فقط، وهو ما يدفع المجتمع نحو نمط حياة بعيد عن المحافظة وطامح للمشاركة السياسية في اتجاه معاكس تماماً لتركيبة السلطة وثقافتها.

تاسعاً، مزيد من تشطي القوة في الإقليم وصعوبة قياس التوازنات تالياً، وهو ما يعزز من الفوضى الإقليمية ويقيد الحسابات والخيارات العقلانية لصالح طغيان الشك والريبة بين الفاعلين السياسيين.

في سبيل تعميق النقاش والفهم لهذه التحولات واستكشاف مآلاتها يركّز التقرير الاستراتيجي الثاني على دراسة وتحليل "النظام العربي والإقليمي: اللاعبين والاتجاهات في مرحلة إنتقالية". ويشتمل التقرير على جملة من الأوراق والمداخلات عالجت أربعة عناصر هي: النظام الإقليمي؛ ماهية وأدوار اللاعبين المؤثرين؛ الاتجاهات الأساسية للأحداث؛ وطبيعة المرحلة الانتقالية وتأثيراتها. وقد ساهم في هذا التقرير عدد من الباحثين والأكاديميين العرب والأجانب إما عبر أوراق بحثية وإما عبر تقديم مقاربات مكثفة استشرافية تجاه إشكالية أساسية موحدة معدة سلفاً. وهم:

الدكتور جمال واكيم - أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية - يعالج "جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي" مستعرضاً تطور أدوار وتفاعلات القوى الأساسية الفاعلة في الإقليم من منظار جيوبوليتيكي. يحاجج واكيم أن منطقة غرب آسيا تمثل حاجة جيوبوليتيكية رئيسية للقوى الدولية والإقليمية وهو ما يعزز التنافس في الإقليم، وهو تنافس

يتصاعد بفعل التراجع الغربي وصعود القوى الأوراسية. تتميز الورقة بغنى المعالجة التاريخية بما يسهم في فهم المصالح العميقة لكل من أميركا وروسيا وتركيا وإيران ومصر في الإقليم. ويخلص الباحث إلى أننا نشهد إعادة تشكل للنظام الإقليمي، وهي عملية تؤثر وتتأثر بتحولات عميقة في النظام الدولي كله.

الأستاذ سعد محيو - الباحث في الشؤون الدولية - يحاول الإجابة عن سؤال ”ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق العربي؟“ يحاجج محيو أن إيران وتركيا بحاجة لتشكيل كتلة تاريخية مع العرب والأكراد لكسب موقع فاعل في السياسة الدولية. وفي هذا السياق يعالج إشكالية الحداثة والإسلام في كل من تركيا وإيران باعتبارهما تجربتين تمتلكان مقومات توفير مخارج محتملة من التمزقات الثقافية التي يشهدها العالم. ويخلص الكاتب إلى أن التكامل هو الخيار العقلاني الوحيد لإيران وتركيا لتشكيل نظام إقليمي يشترك فيه العرب والأكراد. هذا المسار التكاملي سيضع الحضارة الإسلامية على خريطة النظام الدولي الجديد الذي يتشكل من حضارات متوازنة لا مجرد توازنات مادية.

الأستاذ محمد عبد القادر خليل - مدير تحرير دورية شؤون تركية في مركز الأهرام - يستكشف عوامل صعود ما يسميه ”العثمانية القديمة“ التي يحييها أردوغان في تركيا عن طريق التحول من التأثير الناعم إلى النفوذ الإقليمي عبر الأدوات الصلبة وإحياء رابطة الإسلام/المذهب كخيطة ناظم لسياسة تركيا الخارجية. يدرس الباحث المحددات الجديدة للدور التركي مثل الاعتماد المتزايد على وكلاء محليين والبحث عن روابط بديلة من خلال التوجه نحو قوى جديدة مثل روسيا وإيران بدل التموضع الصلب في قلب المحور الغربي وذلك كاستجابة لتحولات القوة في النظام الإقليمي. وبناء على هذه المحددات يستكشف خليل سيناريوهات العلاقات التركية مع القوى الإقليمية الوازنة، مصر وإيران والكيان الصهيوني. وينتهي الباحث إلى أن تركيا ستستمر بالمعاناة من ”رياح التغيير الإقليمي“ بعدما افترض أنها تسيطر عليها وتقودها، ويعود ذلك لعمق التناقضات الإقليمية والمبالغة في تقدير الذات والافتقار إلى رؤية ناضجة للسياسة الخارجية.

الدكتور فيصل جلول - الباحث في الشؤون الدولية والخبير بالملف اليمني - يفحص ”أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن“، منقياً في خلفيات الصراع ودوافعه والأطراف المنخرطة فيه، والرهانات المعقودة عليه، مروراً باختبار نتائج الحرب التي اجتازت عامها الثاني ليتبين احتمالات استمرارها أو توقفها. يبحث الكاتب في تحولات موازين القوة بين أربعة أطراف أساسية، حزب المؤتمر الشعبي، والإخوان المسلمين، والحراك الجنوبي، وأنصار الله الذين يمثلون ”صعود الزيدية المهمشة“، في سياق محلي - إقليمي بيني مفتوح. ويجد جلول أن

نجاح أنصار الله في "تفكيك الربيع السعودي الغربي في اليمن" وإيقاف المشروع التقسيمي لليمن تحت عنوان "الأقاليم الستة" واندفاع أنصار الله نحو الجنوب والإشراف على البحر الأحمر، أخرجت السعودية بدعم أميركي إلى الحرب التي أخذت شكلاً انتقامياً لتدمير اليمن. وفي مآلات التسوية يذهب جلول إلى أن الوقت يشكل عاملاً ضاعطاً على السعودية لأسباب داخلية وخارجية، ولذا سيسعى أنصار الله والجيش اليمني للصمود ورفع كلفة الحرب على السعودية إلى أن تخرج من مقاربتها الصفرية وتقبل بالتسوية.

الكاتبان الفلسطينيان أ. أكرم عطالله و أ. يحيى أبو عودة يرصدان "المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط". يستعرض الكاتبان التحولات في التقديرات الإسرائيلية لأحداث الإقليم والتي سعت "إسرائيل" إلى استثمارها لتحقيق "تعادل استراتيجي" واعتماد مقاربة "عدم التدخل" التي انزاحت إلى مقاربة "التكيف واغتنام الفرص". هذا الانزياح يحيله الكاتبان على تصاعد مخاطر الاضطرابات العربية أكثر من الفرص في السنتين الماضيتين. ويتجلى هذا التصاعد في تعمق الفوضى الإقليمية وتوسع نفوذ القوى اللادولتية، والانكفاء الأميركي، وتطورات الحرب السورية بعد استعادة الدولة السورية للمبادرة وانخراط روسيا إلى جانبها وتزايد إجراءات نزع الشرعية العالمية عن "إسرائيل". ويلاحظ الكاتبان أن الجهد الإسرائيلي الأساسي يتمحور حول الانفتاح على الأنظمة العربية تحت حجة "وحدة العدو" أي إيران، وهو انفتاح وصل إلى حد الاتصال مع جبهة النصرة في سوريا. ويستنتج الكاتبان أن نظرية "التعادل الاستراتيجي" ما تزال شبه قائمة مع تدخل غير معلن غالباً في اضطرابات المنطقة.

المفكر الفلسطيني منير شفيق، يبحث في "الانتفاضة الشعبية الشاملة مع بداية مسار ثوري؟" حيث يبني مقاربه على قاعدة مفادها أن قوة الكيان الصهيوني وضعفه ينبغي أن تدرس من خلال وضعه الذاتي ومن خلال وضع الغرب في ميزان القوى العالمي والإقليمي. ويرى أن "إسرائيل" فقدت الروح القتالية والقيادات التاريخية وتزداد عزلة وقلقاً اجتماعياً. ويحاجج شفيق أن الانتفاضة الشعبية استحوطت إلى وضعية ثورية شبابية، وستؤدي إلى وضع انفجاري قادم بسبب الوضع المأزوم للاحتلال وانغلاق أفق التسوية وممارسات السلطة الفلسطينية. هذا الانفجار أما أن يكون نتيجة لقرار فصائلي موحد وإما كرد على حدث كبير.

الدكتور موديبو دانيون - الباحث في الشؤون الأفريقية - يتقصى "العمق الأفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي". يستعرض الباحث تحولات العلاقات الأفريقية العربية في المرحلة القومية (الاستقلال ومقاومة الهيمنة) وما بعد القومية (الانعزال) التي شهدت تراجعاً عميقاً نظراً لغياب أيديولوجية محددة أو تطلعات مشتركة للمستقبل وغياب رؤى التعاون. ومع أحداث



٢٠١١ تحول العمق الأفريقي إلى تهديد للمنطقة العربية كما في قضيتي المياه وتصاعد النفوذ الغربي في العمق الأفريقي. وبناءً عليه يُقدم دانيون رؤيةً متعددة الأبعاد أمنية - جيو سياسية - اقتصادية تسمح بإعادة بناء الجسور بين العرب وأفريقيا بما يتيح للأخيرة شراكة إيجابية في بناء نظام إقليمي مستقر تتبادل معه المصالح والمنافع.

الدكتور جابر القفصي - مركز مسارات (تونس) يعالج "بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية"، التي وجد أنها اتسمت بالتفكك والعنف والعجز عن تحقيق توافق داخلي. يعالج الكاتب اشكاليات وتحديات مواجهة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وإصلاح منظومة العدالة والحكم الرشيد، والعلاقة مع الخارج، باعتبارها قضايا تتقاسمها دول المغرب العربي ويمكن أن تُشكل حاجة تعزز من تعميق التعاون البيئي. يستعرض الكاتب بعمق هذه المعضلات لكل دول على حدة بما يسمح للقارئ بإجراء المقارنات والإحاطة بالتفاصيل.

الدكتور وسيم قلعية - الباحث في الشؤون الروسية - يبحث في محددات وظروف توسع الدور الروسي في المنطقة انطلاقاً من الحرب السورية. يجد قلعية أن تطور الدور الروسي يعكس قراءة موسكو للنظام الدولي كنظام "ما بعد الغرب"، حيث تسعى موسكو إلى إضعاف الدور الأميركي في الإقليم وإشغال أي فراغ ناشئ من خلال ضبط التوازن الإقليمي من مسافة أقرب إلى محور المقاومة ولكن مع السعي لتجنب لعبة المحاور بل التشبيك مع كل الفاعلين الإقليميين. بالخلاصة، تجد روسيا في تطوير دورها الشرق أوسطي مدخلاً نحو شراكة وازنة في النظام الدولي الناشئ.

الأستاذ رضوان جمول - الباحث الاقتصادي - يسلط الضوء على "مبادرة الحزام والطريق: منصة صينية للنفوذ والاستقرار". يشير الباحث إلى أن الصين تسعى من خلال المبادرة إلى تعزيز منطق "رابح - رابح" من خلال دورها كجسر بين الاقتصاديات النامية والعالم المتقدم بما يؤدي إلى نمو مستدام لمجمل الاقتصاد الدولي. ويرى أن عمق المصالح الصينية في المنطقة، من مصادر الطاقة والموارد الخام إلى ممرات الملاحة البحرية، تجعلها قوة ذات مصلحة بالاستقرار والتعاون الإقليمي. ويلفت جمول إلى أن الصين باتت ترى في غرب آسيا منصة ضرورية للتحول إلى قوة عالمية، ما يفرض عليها بناء شراكة اقتصادية - سياسية واسعة في المنطقة. ويستعرض جمول تفاصيل هذه الشراكة في القسم الأخير من ورقته.

الدكتور خالد عايد - الباحث السياسي والخبير بشؤون الجماعات الإسلامية - يقدم "مقاربة بديلة: تناسل الأطياف السلفية" لتفسير ظاهرة صعود تنظيم داعش. يجادل الكاتب أن مختلف الحركات السلفية هي أطياف من ضمن اللون الواحد ويعود تمايزها فقط إلى انتقائها ادعاءات أيديولوجية محددة بقصد إضفاء الشرعية على ممارساتها في ظل بروز شروط

موضوعية معينة. يستخدم عايد هذه المنهجية لتحدي المقاربة المذهبية التي تحاول تفسير صعود داعش لأسباب مرتبطة بالانقسام السني - الشيعي وما يُسمى "المظلومية السنية". فهذه المقاربة تقوم على التجاهل والطمس والتهميش والتلاعب بالوقائع التاريخية وتعاني من قصور أكاديمي فادح. يستعرض الكاتب مراحل تناسل السلفيات من القرن العشرين مروراً "بتزواج الوهابية والقبطية" وصولاً الى سلفيات ما بعد النيوليبرالية التي انقسمت ما بين سلفيات شديدة التطرف كداعش وأخرى تعرف بـ "سلفية البنفسج". ويخلص عايد إلى أن الظروف الموضوعية (التهميش)، والايديولوجيا المؤلدة للإرهاب والعجز عن تقديم خطاب عقلاني يتحدى السرديات السلفية التكفيرية، ستؤدي إلى عودة ظهور داعش بأشكال مختلفة. الأستاذ علي الرجال - الباحث في الدراسات الأمنية - يبحث في "الوضع الاستراتيجي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر" مستخدماً منهجاً مركباً يفحص من خلاله وضع وبنية الجماعة على مستويات السلطة والحكم، والمستوى الشعبي والأيديولوجي في سياق إقليمي - محلي مفتوح. يغطي الباحث الحقبة التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مستعرضاً مسار الإخوان حتى إطاحة الرئيس محمد مرسي. وينتقل بعدها لفحص السجلات داخل جماعة الإخوان بخصوص العنف والصراع الجيلي وما بين أجنحة الداخل والخارج والمقاربات المختلفة للمصالحة مع النظام المصري. ويخلص الرجال إلى أن جماعة الإخوان تمر بصعوبات كبيرة على المستوى التنظيمي والأيديولوجي وعلى المستويين المحلي والإقليمي. وينعكس ذلك بترهل التنظيم ونزوح شبابي نحو الجماعات الجهادية ونزعة متزايدة لتحدي القيادة، والجنوح لليمين والتمترس على خطوط الهوية الإسلامية وكفر بالعملية بالسياسية وفقدان الهوية الاجتماعية وتزايد عزلتها إقليمياً.

يُختم التقرير بملف خاص يحاول استكشاف الاتجاهات البارزة في تشكيل النظام الإقليمي الناشئ. شارك في الملف نخبة من المؤثرين في صنع القرار والخبراء من خلال تقديم مقاربات مكثفة ومباشرة على إشكالية موحدة حول "أبرز التحولات التي تصبغ البيئة الإقليمية في العامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦، وكيف سيؤثر ذلك على مستقبل النظام الإقليمي الناشئ في الشرق الأوسط؟ وأبرز المباني والقواعد التي يجب أن يأخذها هذا النظام بعين الاعتبار؟ وقد شارك في هذا القسم الاستشرافي كل من، سماحة السيد ابراهيم أمين السيد، د. عدنان منصور، د. جورج قرم، د. ديغانغ سان (الصين)، د. عقيل محفوظ (سوريا)، د. مصطفى اللباد (مصر)، أ. قاسم عز الدين.